كلمة المستشار / هدى الشايجي

عضو مجلس إدارة الديوان الوطني لحقوق الإنسان

بدولة الكويت

رئيس لجنة حقوق الأسرة

بالديوان الوطني لحقوق الإنسان

في اللقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمناسبة

الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 **حول**

المرأة والسلام والأمن 4/ **نوفمبر** /2020

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

سعادة الأخت الفاضلة الدكتورة / رولا دشتي (وكيل الأمين العام للأمم المتحدة – الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ،،

أصحاب المعالي والسعادة ،،

الأخوة والأخوات ممثلي الدول المشاركة ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسعدني كرئيسة لجنة حقوق الأسرة بالديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير على الدعوة الموجه للديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت للمشاركة في هذا اللقاء وذلك عبر المنصة الالكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام كما أشكر كافة القائمين على هذا اللقاء وبخاصة الإسكوا .

وبهذه المناسبة أود أن أبين إن دولة الكويت ممثلة في كافة أجهزتها الحكومية منها والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني فيها وخاصة المعنية بشئون المرأة لم تألوا جهداً سواء قبل هذه الجائحة أو بعدها في دعم المرأة والنهوض بها والحفاظ على كرامتها والعمل على التنسيق فيما بينها لإعداد خطط وبرامج لمواجهة هذه الظروف فحرصت الدولة على أن لا تؤثر هذه الجائحة على التعليم في كافة مراحلة ووفرت كل سبل التحصيل العلمي بجميع الوسائل المتاحة ، وكذلك وفرت الرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع وخاصة المرأة لما تحتاجه من رعاية صحية أثناء الحمل والولادة والحفاظ على صحة أفراد الأسرة أطفالاً كانوا أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة .

وكذلك حرصت الدولة على توفير الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي فأصدر مجلس الوزراء الموقر العديد من القرارات لمواجهة هذه الجائحة ومن بين هذه القرارات تشكيل فريق عمل قانوني لدراسة الأوضاع الاستثنائية الناتجة عن إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد ، يتولى هذا الفريق دراسة التشريعات القائمة لمعالجة الأوضاع الطارئة والاستثنائية بصفة عامة وعلى وجه الخصوص معالجة الوضع جراء انتشار فيروس كورونا المستجد ومدى كفايتها وملائمتها للأوضاع واقتراح التشريعات والإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها لمعالجة

مثل هذه الحالات المستجدة ، ودراسة الآليات القانونية لمعالجة النتائج السلبية ودراسة الاختصاصات والصلاحيات القانونية المقررة لكل جهة من الجهات المعنية لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث وغيرها ومدى كفايتها وآلية تفعيلها والاقتراحات اللازمة في هذا الخصوص .

وبناء على ذلك صدرت العديد من التشريعات خلال الجائحة منها ما يتعلق بالصحة فالقانون رقم 4 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية والوقاية من الأمراض السارية وتضمن العديد من الإجراءات الاحترازية ووضع العقوبات اللازمة في حالة مخالفتها ، ومنها ما يتعلق بالأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص كالقانون رقم 6 لسنة 2020 بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة .

وكذلك حرص مجلس الأمة الكويتي والحكومة على إقرار قانون الحماية من العنف الأسري فصدر مؤخراً القانون رقم 16 لسنة 2020 في شأن الحماية من العنف الأسري والذي نص في المادة 25 منه على أن تنشأ مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري تكون مكملة لمراكز حماية الطفولة وتختص هذه المراكز بتقديم المأوى لضحايا العنف الأسري والإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي والصحي وخدمات إعادة تأهيل المعتدى عليه والمعتدي بالتنسيق مع وزارة

الصحة وتقديم المساعدة القانونية للمعتدى عليه وإنشاء خط ساخن لتلقي البلاغات والشكاوى في حالات العنف الأسري ن وتوعية الرأي العام بمخاطر وآثار العنف الأسري ووضع خطة لتدريب الموظفين المكلفين بتطبيق هذا القانون إلى غير ذلك من الأهداف .

إن سياسة دولة الكويت هي سياسة التطوير والتنمية في جميع المجالات ويأتي في مقدمتها حقوق وقضايا المرأة فقد تم إنشاء مراكز متخصصة لتنفيذ ومتابعة تلك الحقوق مثل مراكز الرعاية السكنية والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية وحرصت الدولة على حماية المرأة العاملة في ظل الظروف فمنحتها إعفاء من الدوام الرسمي مدفوع الأجر إذا كانت مصابة بأي مرض من الأمراض المزمنة كارتفاع ضغط الدم والسكر أو غيرها من الأمراض التي قد تسبب لها مضاعفات في حالة إصابتها بمرض كورونا المستجد وكذلك إذا كانت ترعى مريض أو معاق أو كبير بالسن .

إن تمكين المرأة في الكويت شمل كافة المجالات وخاصة الوظائف العسكرية والدبلوماسية ومراكز صنع القرار ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أذكر الحدث التاريخي الذي تم مؤخراً والذي يعد أكبر حدث لتميكن المرأة الكويتية في السلك القضائي وهو تعيين ثمانية قاضيات كويتيات فدولة

الكويت أعطت كل الثقة للمرأة الكويتية لتولي هذه الوظيفة وذلك بعد تدريبهن علمياً وعملياً لمدة خمس سنوات في العمل في النيابة العامة إضافة إلى التدريب في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية .

هذا كله اختصار شديد لما استجد من مبادرات قامت بها دولة الكويت من أجل حماية المرأة وتمكينها ،

أشكر حضراتكم على حسن الاستماع ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

عضو مجلس إدارة

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

رئيس لجنة حقوق الأسرة

بالديوان الوطني لحقوق الإنسان

المستشار / هـــدى الشـــايجـــي